باب التدبير هو في الشرع تعليق العتق بطلوع موت
المولى او الاستيلاد وهو في الشرع طلب الولد من الامة وام
الولد المستولدة من الاسماء التي خرج بها في الشرع من العموم
الى الخصوص ومن اعتق عن دبر مطلقا احتراز به عن المقيد
وهو ما قيد فيه الموت بتقديم او بتوقيعه غاية كقوله ان مت من
مرضي هذا فهو حر او ان مت فانت حر عن دبر مني او
دبرا او دبرك او انت مدبرة الى مائة سنة اي ان مت في
وقت من هذا الزمان الى ذلك الوقت مائة سنة فانه يطلق
معين وان كان مقيدا لفظا اذا كان الغالب موتا قبل بلوغ
المدة كان ان كان حي ثمانين سنة مثلا وفيه خلاف لابي يوسف
وغلب موته فيها قدر لا يباع ولا يوهب خلافا لمالك فمتى كان
عزم يجوز انتقاله من ملك الى ملك ويستخدم ويستأجر والامة
توطأ وتنكح وان مات سيده ما عتق من ثلث ماله وسعى في
ثلثه ان لم يترك غيره وفي كلمة اعتق وبيعه لان التدبير وصية
تزع مضاف الى وقت الموت تجري بات في الحال فيعتبر من الثلث
ويبيع اي صح بيعه وجمع ما يوجب انتقاله من ملك الى ملك ان
قال لامته ان مت في سفري او مرضي هذا او الى سنة او خرجها عالما

يغلب

يغلب وقوعه وعتق وجد شرط كعتق المدبر اي يعتق من
كما يعتق المدبر المطلق منه وامه ولدت من سيدها او من
زوجها كمكاتبها ام ولده وفي الارض خلاف زفر ان فعي ومكاتبه
كالمدبرة فانها تعتق عند موته من كل ماله ولم يسع لربه ولا يثبت
نسب ولد امة ان اقر ولدت اخر ثبت نسبه بلا عتق وان
بينة اعلم ان الفراش اما ضعيف وهي الامة او متوسط وهي
ام الولد وقدم فكمها اقوى وهي المكاتبة فيثبت نسب ولدها بلا عتق
ولا ينفى بالنفي بل اللعان او اقوى وهي المعتدة فيثبت نسب ولدها
ولا ينفى اصلا لعدم اللعان وام ولد الذمي اذا اسلمت تسعى
في قيمتها وتعتق بعدها اي بعد السعاية وقال زفر تعتق في الحال
والسعاية دين عليها ان عرض عليها الاسلام فابى وهي كالحي
اي يتقى آدم ولد كما كانت ان عرض فاسلم وان الدعي ولد امة
مشتركة اي بين المدعي وآخر ثبت نسبه منه لامة ثابت
النسب في نصفه بصار وقته ملكه ثبت في الباقي ضرورة انه لا يتجزأ
لان سببه وهي العلوق لا يتجزأ اذ الولد الواحد لا يتعلق من
ماء رجلين وهي ام ولد بهذا لا تباع لان الاستيلاد لا
تتحول عنها وعتق بموت سيدها من جميع ماله ثم تملك نصب صاحبه

Copyright © King Saud University